

لا لتكليم الحريات الرقمية في زمن

الجائحة الوبائية



بيان مشترك

30/04/2020

صادق المجلس الحكومي المنعقد يوم 19 مارس 2020 على مشروع القانون رقم 22-20 بشأن استعمال شبكات التواصل الاجتماعي وشبكات البث المفتوح والشبكات المماثلة شريطة عرضه على أنظار لجنة تقنية ثم على لجنة مختصة مشتركة بين الوزارات، في غياب تام للشفافية، قبل عرضه على البرلمان. ولم يتم نشر أي نسخة من مشروع القانون رسميًا حتى الآن، كما لم يتم تقديم أي معلومات عن مكونات اللجان المذكورة أو صلاحياتها أو طرق اشتغالها أو نطاق تدخلها.

نحن منظمات المجتمع المدني والأفراد الموقعين على هذا البيان المشترك نتساءل عن الهدف من وراء إقدام الحكومة على إعداد وتقديم هذا النص في خضم الأزمة الصحية المرتبطة بجائحة كورونا COVID19، كما نعرب عن اندهاشنا من السرعة التي تمت بها المصادقة على هذا المشروع في مجلس الحكومة، علما أنه لم ينشر على موقع الأمانة العامة للحكومة طبقا لما هو منصوص عليه في الفصل 78 من الدستور.

كما لم يُعرض مشروع القانون للنقاش العام بين مختلف المتدخلين خلافا لأحكام القانون 31-13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات مع العلم أنه يهم كل مستخدمي الإنترنت الذي يفوق عددهم 25 مليون مواطنة و مواطن في المغرب.

إننا نتساءل حول الدراسة التي من المفترض إنجازها حول الأثر المحتمل لهذا القانون طبقا لما هو منصوص عليه في المرسوم رقم 2-17-585 بشأن دراسة الأثر الواجب القيام بها بخصوص بعض مشاريع القوانين، كما أن غياب أي دور للمجلس الوطني لحقوق الإنسان واللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي في عملية صياغة هذا النص يجعلنا نطرح السؤال حول سلوكات الحكومة بخصوص المقاربة التشاركية مع جميع الأطراف.

إن التوقيت وانعدام الشفافية حول عملية صياغة مشروع القانون 22.20 والمصادقة عليه من طرف الحكومة يثير لدينا مجموعة من المخاوف بشأن محتوى هذه النص وانعكاساته المدمرة على حرية التعبير. وعلى الرغم من أن مشروع القانون لم يتم نشره من طرف أية جهة رسمية، يبدو جليا، من خلال قراءة النص المتداول في الأعمدة الصحفية وعلى شبكات التواصل الاجتماعي، أننا نواجه محاولة أخرى لتقييد حرية التعبير والتحكم الصارم في وسائل التعبير التي تتيحها شبكات التواصل الاجتماعي والمنصات المماثلة. كما يظهر أن مجموعة من مواد هذا القانون منافية لما هو منصوص عليه في الدستور، لا سيما الفصل 25 منه الذي يضمن حرية التعبير والرأي.

يبدو أن مشروع القانون يريد إخضاع استعمال شبكات التواصل الاجتماعي ومنصات التواصل إلى إذن صريح من طرف السلطات. كما أن بعض المواد تنص على خوصصة الردع والرقابة على شبكات التواصل الاجتماعي ومنصات الإنترنت عن طريق إقحام مشغلي الشبكات ومطوريها ومزوديها في الرقابة على المحتوى الذي قد يعتبرونه غير مطابق للقانون. كما يبدو أيضًا أن واضعي الوثيقة يتوخون حظر بل تجريم أشكال معينة من التعبير مثل الدعوة إلى مقاطعة المنتجات والعلامات التجارية. كما يبدو واضحًا أن هذا القانون سيشكل، إن تم تبنيه في هذه الصيغة، سابقة خطيرة وانزلاقًا نحو التعسف في الرقابة على حرية التعبير، وأحيانًا دون اللجوء إلى الإجراءات القانونية اللازمة.



لا لتكميم الحريات الرقمية في زمن الجائحة الوبائية

بيان مشترك

30/04/2020

نحن، منظمات المجتمع المدني والأفراد، ندرك تمامًا الحاجة إلى تحديث الإطار القانوني الوطني لتحسين قدرتنا على مكافحة الأشكال الجديدة للجرائم الإلكترونية والإرهاب والجريمة المنظمة والحد من نشر الأخبار الزائفة وبعض المحتويات والتعليقات المحرصة على الكراهية والتمييز، كما نناضل من أجل الحد من قوة منصات التواصل الاجتماعي على توجيه محتوى الوسائط الاجتماعية وفقًا لمصالحها التجارية أو الاقتصادية أو السياسية، التي أدت إلى حد الاشتباه في بعض الدول والأطراف بالتأثير على مسار الانتخابات.

إننا نرفض بشكل قاطع السماح بتكليف وتعديل الرقمنة القانونية لمواكبة تحولات العالم الافتراضي بحيث يصبح بمثابة حصان طروادة لإرساء أشكال جديدة من الرقابة وتقييد مساحات الحرية، خاصة وأن المرجع الدولي في هذا المجال الذي يستند إليه مشروع القانون المذكور أعلاه هو الاتفاقية المتعلقة بالجرائم الإلكترونية المعروفة باسم اتفاقية بودابست لعام 2001 التي انضم إليها المغرب فقط في عام 2018 والتي لا تتضمن أي مقتضى يجرم الدعوة للمقاطعة أو الدعوة إلى سحب الأموال من البنوك. وفي نفس السياق، التزم المغرب في إطار شراكته الاستراتيجية مع الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا من أجل تعزيز التشريعات المغربية بشأن الجرائم الإلكترونية باحترام الحقوق الأساسية وحريات المواطنين.

بالإضافة إلى ذلك، تجدد منظمات المجتمع المدني والأفراد الموقعون على هذا البيان مخاوفهم بشأن الانتهاكات الحقوقية في سياق تدبير أزمة جائحة كوفيد 19 وتجدد أسفها لتواتر الاعتقالات بسبب التعبير عن الرأي على شبكات التواصل الاجتماعية. كما تؤكد على أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال استغلال الإجماع الوطني اللازم في سياق مكافحة الوباء كفرصة لشرعنة التجاوزات التي لاحظناها منذ عدة أسابيع من خلال "البيانات الصحفية المشتركة" بل جعل هذا الإجماع الوطني فرصة لمحاولة فرض واقع جديد على عالم التواصل الافتراضي، و الحقوق و الحريات مثل استخدام تطبيق التتبع دون اعتماد القوانين والتشريعات ذات الصلة.

نحن منظمات المجتمع المدني والأفراد الموقعين على هذا البيان نطالب بما يلي:

- التخلي التام عن مشروع القانون 20-22.
- احترام حرية التعبير والحق في الوصول إلى المعلومة، وخاصة في أوقات الأزمات الوبائية.
- الإفراج الفوري عن المعتقلين ووقف المحاكمات المتعلقة بحرية الرأي والتعبير على شبكات التواصل الاجتماعية.
- نرفض خصوصية الرقابة على الإنترنت أو أي إجراء آخر يؤثر على الحياد في النت
- نرفض أي انتهاك لحقوق المستهلكين، لا سيما حظر استخدام المقاطعة أو أي وسيلة تسمح بالتعبير عن رأي سلبي أو تقديم شكوى حول منتج أو خدمة أو إساءة أو شطط في استعمال السلطة.
- ندعو إلى تنزيل برنامج عمومي للتربية على الإعلام بدلاً من استخدام المقاربة القمعية الصرفة.
- ندعو إلى فتح نقاش وطني حول حريات الإنترنت ومسؤوليات مختلف المتدخلين.



لا لتكليم الحريات الرقمية في زمن الجائحة الوبائية

بيان مشترك

30/04/2020

يُطلب من المنظمات والأفراد الراغبين في التوقيع على هذا النداء التعبير عن اهتمامهم عبر الاتصال بـ:

- السيدة جميلة السيوري: jsayouri3@gmail.com
- منتدى بدائل المغرب: fmas@forumalternatives.org

قائمة الموقعين الأوائل

- | المنظمات الوطنية: | |
|--|---|
| الاتلاف المغربي من اجل الغاء عقوبة الإعدام | - |
| الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب ADFM | - |
| الجمعية المغربية لاوراش المدارس للتنمية | - |
| الجمعية المغربية لتربية الشبيبة AMEJ | - |
| الجمعية المغربية لحقوق الانسان AMDH | - |
| الجمعية المغربية للصحافة الجهوية | - |
| الشبكة الامازيغية للمواطنة Azetta | - |
| الشبكة المغربية لصحفيي الهجرات | - |
| الشبكة المغربية للحق في الوصول الى المعلومة | - |
| الفضاء الجمعوي | - |
| اللجنة الوطنية لحركة لا خطاب الكراهية – المغرب | - |
| المدرسة المواطنة للدراسات السياسية ECEP | - |
| المرصد المغربي للتعليم | - |
| المرصد المغربي للسجون | - |
| الملتقى الجمعوي | - |
| المنتدى الجمعوي اسفي | - |
| المنتدى المتوسطي للشباب FOMEJE | - |
| المنتدى المغربي لحقوق الانسان | - |
| المنتدى المغربي للصحفيين الشباب | - |
| المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف | - |
| المنظمة المغربية لحقوق الانسان OMDH | - |
| الهيئة المغربية لحقوق الإنسان | - |
| الوسيط من اجل الديمقراطية وحقوق الانسان | - |
| جمعية 17 CEDERE من أجل تنمية شاملة و مستدامة | - |
| جمعية Tanmia.ma | - |
| جمعية الانطلاقة النسائية | - |
| جمعية الشباب من اجل الشباب AJJ | - |
| جمعية الشعلة للتربية والثقافة | - |
| جمعية العرعار | - |
| جمعية الفتح للبيئة والتنمية | - |
| جمعية الميتر بوشنتوف للتنمية الاجتماعية | - |
| جمعية امرأة الشاوية | - |
| جمعية امل للنساء والتنمية | - |
| جمعية حركة رهانات مواطنة | - |
| جمعية سلا المستقبل | - |
| جمعية شباب الزغغن للثقافة والتنمية | - |
| جمعية عدالة من اجل محاكمة عادلة | - |
| جمعية مبادرات مواطنة AIC | - |
| جمعية ملتقى الطفولة والشباب ACEJ | - |
| جمعية ملتقى الطفولة والشباب ACEJ | - |
| جمعية نعمة للتنمية | - |
| حركة الشباب الجهوية لجمعيات الأحياء AJR | - |
| حركة انفاس للديمقراطية | - |
| حركة بدائل مواطنة | - |



لا لتكميم الحريات الرقمية في زمن الجائحة الوبائية

بيان مشترك

30/04/2020

- شبكة الجمعيات التنموية بواحات الجنوب
- الشريقي RADOSE
- شبكة الفضاء الحر بالمحمدية
- شبكة المحاميات والمحامين ضد عقوبة الإعدام
- فدرالية رابطة حقوق النساء FLDF
- مبادرات لحماية حقوق النساء IPDF
- مجموعة الديمقراطية و الحرية
- مركز الذاكرة المشتركة للديموقراطية والسلام
- مركز حرية الاعلام CMF
- معهد بروميثيوس للديمقراطية وحقوق الانسان
- معهد تكوين و مرافقة الجمعيات العاملة عن قرب
- منتدى الساقية الحمراء واد الذهب للديمقراطية والتنمية
- منتدى بدائل المغرب FMAS
- منظمة الطلائع - أطفال المغرب
- منظمة بدائل للطفولة والشباب
- منظمة حرية الاعلام والتعبير
- إمبراك أفكوح - حقوقي ومختطف سابق
- امينة زيوال
- براهيم مقصودي، مهندس
- بهيجة ليوبي، مخرجة سينمائية
- حسن جيدي، رئيس المنتدى المغربي لحقوق الانسان
- حناء عمراني Réseau Alarm Phone - Groupe Maroc
- حنان رحاب
- حورية إسلامي - مدافعة عن حقوق الإنسان
- حورية كمال
- خديجة درمان - أستاذة جامعية
- خديجة مروازي
- دريس الوالي
- دريس الوالي، رئيس الجمعية المغربية للصحافة الجهوية
- ذ. رشيط الشريكي
- ذ. محمد بنعطا
- ذة. خديجة الروكاني
- سعد شرايبي، مخرج و منتج
- سعيد شكلي
- سفيان شكوش، كاتب و صحافي
- سناء مسالم
- صديق لحرش، فاعل حقوقي
- صوفيا حمزاوي
- عبد الإله بنعبد السلام، حقوقي
- عبد الرحيم الجامعي، محامي
- عبد الرحيم الحنصال
- عبد الرحيم قاسو
- عبد الله دامي - أستاذ جامعي
- عزيز الوبالي
- عصام موساوي

المنظمات الدولية:

- الأورو-متوسطية للحقوق
- جمعية محامون بلا حدود ASF
- منظمة الفصل 19 - الشرق الأوسط وشمال افريقيا

الشخصيات:

- أحمد نشاطي
- ادريس كسيكس - باحث وكاتب
- أسماء فالحي
- الحبيب كمال
- الحسن القاضي



لا لتكميم الحريات الرقمية في زمن الجائحة الوبائية

بيان مشترك

30/04/2020

- فاطمة الزهراء بوقيسي، محامية
- فاطمة لعويينة
- فريدة بنليازد
- فهد بنشمسي
- فوزية الفرنييني
- كريم حجاجي
- ليلى امگران – مدافعة عن حقوق الانسان
- محمد ابخان، ناشط جمعوي
- محمد العرف – محامي
- محمد المودن
- محمد اليعقوبي، جامعي
- محمد بن لعدر
- محمد زهاري – فاعل حقوقي
- محمد كرزازي – مناضل حقوقي
- محمد ملال
- مريم بنخويا – فاعلة حقوقية
- مصطفى الحداد
- مصطفى صبان
- مصطفى لويزي
- موحى الدين شريب
- ناصر الشرايبي – طبيب القلب
- نجاة شنتوف – محامية
- نزهة كسوس ، مناضلة باحثة في حقوق النساء
- نزهة مصباحي
- نوفل بوعمري – محتمي ومدافع عن حقوق الانسان
- هشام أيوب – رئيس جمعية أنغام للثقافة والتنمية
- ياسين عدنان – كاتب و صحفي
- ياسين هدوي
- يوسف لعرج
- يوسف مزي